

السيد الرئيس،

أرحب بكم في دولة قطر التي تستضيف عاصمتها الدوحة هذا الاجتماع الإستعراضي الوزاري السنوي في غرب آسيا، والذي يدخل في إطار المواضيع التي سوف يتدارسها المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أثناء دورته الموضوعية لعام 2009 التي ستعقد في جنيف. يدخل هذا المؤتمر في إطار الجهود القيمة والدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في العقدين الماضيين من اجل مكافحة الأمراض غير السارية في جميع بقاع العالم والخفض من تأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يعكس هذا الحدث الوعي على نطاق واسع بين صناع القرار وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع الجهات المعنية حول الحاجة الماسة إلى بذل جهود مشتركة والعمل جنبا إلى جنب مع منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان تحقيق جميع الغايات والأهداف المنصوص عليها في جدول أعمال الأمم المتحدة المتعلقة بالصحة العالمية والتعامل بطريقة فعالة ومناسبة مع كل القضايا الصحية المطروحة أمام المجتمع الدولي.

كما يعكس هذا الاجتماع المكانة البارزة التي تضطلع بها دولة قطر، وذلك بتوجيهات من قيادته المتمثلة في حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني- أمير البلاد المفدى- حفظه الله ورعاه- في مجال التعاطي بروح من المسؤولية والتضامن مع كل القضايا الملحة والتزامها بعدم ادخار أي جهد من أجل تعزيز حث المجتمع الدولي على جعل قضايا الصحة العالمية من ضمن أهم أولوياته وتكثيف الجهود الدولية الرامية إلى التعاطي

بشكل فعال مع الأمراض السارية وكل الأمراض الأخرى التي تهدد استقرار
الدول ومسيرة نموها الاقتصادي.

السيد الرئيس،

لا يختلف اثنان أن الانتشار السريع الذي سجلته الأمراض الغير السارية
مثل السكري والأمراض القلبية والسرطان، سوف يؤدي إلى إقبال كاهل
ميزانية الدول التي تعاني من انتشار هذه الأمراض بين مكونات شعوبها.
فبالإضافة إلى العبء الذي يمثله التعاطي مع هذه الأمراض على ميزانية
الدولة، يؤثر تفشي هذه الأمراض على مسيرة النمو الاقتصادي للدول، خاصة
إذا علمنا أن الوفيات المبكرة الناجمة عن هذه الأمراض تؤثر سلباً على القوة
العاملة والموارد البشرية المؤهلة الضرورية للسير قدماً في عملية النمو
الاقتصادي والاجتماعي.

ولعل ما يبعث أكثر على القلق هو الارتفاع المتزايد المرتقب في
السنوات المقبلة لمدى انتشار هذه المشاكل الصحية والزيادة التدريجية في
حالات الوفاة والإعاقة في جميع أنحاء العالم . فحسب تقارير منظمة الصحة
العالمية، سوف يكون هناك ارتفاع بنسبة 17 في المائة في معدل الوفيات
الناجمة عن الأمراض غير السارية في الفترة ما بين 2006-2015. وتتركز
أكبر نسبة من هذه الوفيات في الدول ذات الدخل المتوسط أو الدخل الضعيف،
خاصة في دول أفريقيا وجنوب الصحراء ودول البحر الأبيض المتوسط و
دول جنوب شرق آسيا.

وإذا ما بقي الحال على ما هو عليه دون تعبئة شاملة للمجتمع الدولي
للتعاطي في الوقت المناسب مع هذه الظاهرة، فإن ذلك سوف يصعب من مهمة

المجتمع الدولي وجهوده الرامية إلى القضاء على الفقر، خاصة وأن الأرقام والأدلة المتوفرة تدل على أن السكان المحرومون والفقراء هم الذين يعانون بأكثر حدة من الأمراض غير السارية، مما يثقل كاهلهم ويؤدي إلى تردي حالتهم المعيشية، لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار التكاليف الباهظة التي يتطلبها علاج تلك الأمراض، التي قد تؤدي في غالب الأحيان إلى إفقار الأسر التي يعاني أفرادها من تلك الأمراض.

السيد الرئيس،

بالنظر إلى ما سبق، لقد الحان الوقت لكي يكتف المجتمع الدولي وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني وكل الجهات المعنية جهودهم من أجل الحد من انتشار الأمراض غير السارية والحد من مدى وقعها على وثيرة النمو الاقتصادي. لاشك أن هناك مؤشرات توحى بأن القوى الفاعلة على الصعيد الدولي أصبحت أكثر وعياً بضرورة التعاطي بشكل جدي وفعال ومستمر مع هذه الأمراض. فحسب تقرير الدراسة الاستقصائية العالمية عن التقدم المحرز في مجال الإستراتيجيات الوطنية للوقاية والسيطرة على الأمراض غير السارية الصادر عن منظمة الصحة العالمية، فالكثير من الدول تتوفر في وزاراتها المعنية بالصحة على أقسام معنية بهذه الأمراض، كما أن للعديد من الدول ميزانيات موجهة خصيصاً لمواجهتها، بالإضافة إلى برامج عمل للوقاية من التدخين وأمراض القلب والشرابيين والسرطان. غير أن هذه الاهتمام الذي تُليه العديد من الدول للتعاطي بفعالية مع الأمراض غير السارية لا يجلب النتائج المرجوة، إذ في الكثير من الأحيان إما تفتقد الدول المعنية للموارد المالية الكفيلة بجعلها قادرة على تنفيذ مخططاتها أو تفتقد لآليات المتابعة

الكفيلة بتقييم مدى نجاح السياسات المتبعة وتقييم مكامن الخلل من أجل التعامل مع تلك الأمراض بأكثر فعالية.

وفي هذه الصدد، أناشد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني أن يضاعفوا من جهودهم وأن يعملوا جنباً إلى جنب لمساعدة الدول النامية والدول الأقل نمواً التي يعاني سكانها من الأمراض غير السارية على التخفيف من عبء هذا الأمراض على ميزانياتهم وعلى مسيرة نموهم الاقتصادي. وأغتنم هذه المناسبة لأشدد على أن الوسيلة الأكثر فعالية للتعامل مع هذه الأمراض هي القيام بحملات توعية واسعة النطاق على المستوى المحلي والدولي بهدف توعية الناس بمدى أهمية إتباع حمية وعادات غذائية كفيلة بمساعدتهم على تجنب الإصابة بتلك الأمراض. كما يجب إعطاء أولية كبرى لإقامة وتقوية البرامج والسياسات الوطنية الرامية إلى الوقاية من الأمراض غير السارية وتعزيز الأبحاث الرامية إلى بلوغ هذا الهدف. كما ينبغي تبادل أحسن الممارسات والخبرات بين الدول لتمكين الدول النامية والأقل نمواً من الاستفادة من أحسن الممارسات في مجال الوقاية والتعامل مع الأمراض غير السارية.

لا ينتابني أي شك أن تكثيف الجهود بين مختلف مكونات المجتمع المدني والتضامن بين مختلف الفاعلين المؤثرين على الساحة الدولية يبقى السبيل الأنجع لتحقيق تقدم ملحوظ وطفرة نوعية في مجال الوقاية والتعاطي مع الأمراض غير السارية. واسمحوا لي أن أؤكد لكم في هذا الصدد أن دولة قطر ستكون دائماً في الموعد وسوف لن تدخر جهداً من أجل المساهمة بشكل فعال في التجاوب مع كل القضايا الصحية المطروحة على المجتمع الدولي.

وشكراً لكم .